



رافعة اقتصادية حقيقية لعلاج مشكلة غزة

الى وقف "الارهاب"، وحتى العملية الالامعة لـ "الجرف الصامد" التي تمخضت عن فترة طويلة من الهدوء النسبي، تبين انها

"وهم وهذيان".

اذا قبلنا نظرية ليبرمان التي تقول إن الاقتصاد لا يشكل مكونا ذا علاقة بمحاربة "الارهاب"، والتسهيلات هي دفع مقابل جثث وأسرى، لماذا في الضفة أثبتت المعادلة الاقتصادية نجاحها النسبية؟ هل ازاء الغزيين توقف سكان الضفة عن اطلاق الايمان باللل العنف لأنهم يكسبون أكثر، يتعلمون أكثر، يتمتعون بحرية حركة أكثر؟ اذا كانت الاجابة على هذا السؤال بالإيجاب فان الامر يناقض تماما نظرية ليبرمان المشوهة. اقتصاد مزدهر في الضفة أو في قطاع غزة ليس البديل عن التحزر الوطني، لكن يمكنه تخفيف المظاهر العنيفة للمواجهة، اقتصاد سليم يعقوي بالفعل موقف القيادة الفلسطينية، لكن منذ موت العملية السياسية فان مسألة قوة القيادة في الحالتين ليست مهمة في نظر اسرائيل؛ لهذا الشأن فان "حماس" ومحمود عباس هما نفس الشيء، كلاهما ليس شريكا في الحوار، وكلاهما بالنسبة لها هما "ارهابيان" يريدان تدمير دولة اسرائيل.

من هنا ليست الجوة الايديولوجية بين القيادتين تخلق الفرق من ناحية اسرائيل. الفرق هو أنه في الضفة حسابات الربح والخسارة بالنسبة للسكان تؤدي الى الهدوء. في حين في غزة ليس للسكان أي معيار للمقارنة. في غزة ليس لديهم

يا محسرونه، وموت شريف على الجدار يعتبر افضل من الحياة البائسة عديمة الجدوى. يمكن التخمين أنه اذا قررت اسرائيل فرض عقوبات اقتصادية قاسية على الضفة، على الأقل جزء من الجمهور، وربما معظمه، سيستخدم الضغط على قيادته. في غزة لا يوجد لاسرائيل أي شريك أو رافعة مدنية. هذه مجموعة سكانية تم اضعافها بوساطة القصف والقتل المعامسي وبضائقة اقتصادية فظيعة وبدون أفق اقتصادي يشجعها على الضغط على قيادتها.

في نظر اسرائيل فان التطوير الاقتصادي في غزة هو جائزة لـ "الارهاب"، تعزيز لمكانة "حماس"، وتنازل لا يوجد في جانبه مقابل ملموس. إلا ان هذه النظرية تناقض التطع الاسرائيلي الى أنه سيكون في غزة جهة مسؤولة يمكنها السيطرة على المنظمات الأخرى ومنع اقتحامات الجدار وتطبيق وقف اطلاق النار. لهذه الغاية فاننا بحاجة الى رافعة اقتصادية حقيقية وليس الى تسهيلات أو هبات. وحيث إن اسرائيل ما زالت عاقلة في التفكير القديم الذي ولد في الانتفاضة الثانية أو في العام ٢٠٠٦، حيث في التقييم السنوي الاستراتيجي يشار الى يوم النكبة ويوم النكسة كتهديدات نهائية، فان أي زعيم، عسكري أو سياسي، لن يخاطر بالتفكير على المدى البعيد.

عن "هآرتس"

الجيش أصبح ممثلاً لصراع المجتمع الإسرائيلي في مواجهة الحكومة الظلامية

بقلم: ران ادليست

الجيش الإسرائيلي على إلقاء العيوبات الناسفة، الطائرات الورقية، والبالونات، وضابط كبير جدا في قيادة الجنوب قال إن الجيش الإسرائيلي هو مع التسوية. وفي جلسة الكابنت الأخيرة، حيث بحث "الوضع في القطاع"، بحث في الخلفية موضوع آخر، وهو الوضع في إسرائيل. والسؤال الذي قام في الهواء ولم يلق جوابا له كان كم يمكن للمجتمع الإسرائيلي أن يدعم الوحشية التي تمارس ضد مواطني قطاع غزة؟ وعلى هذا السؤال يفترض أن يجيب عموم مواطني إسرائيل، ولكن لسماع الألهات التي تصدر من كل صوب، فاني واثق أنه يجب أن نسألهم.

وزراء الكابنت، الذين يفترض بهم أن يقرروا ما العمل بحق الجيعة بفرزة، اجتمعوا في بداية الأسبوع في مكان ما هناك في القبو، حيث يفترض أن يجلسوا حين تسقط الصواريخ على دولة إسرائيل.

وهناك اقترح الجيش الاسرائيلي سلسلة من التسهيلات، وروى تساحي نهغيي ما اقترحه، كبيعوث تننيهاو، إلى محفل الدول والهيئات المانحة للفلسطينيين في بروكسل، اسرائيل مستعدة لتشجع نشاطا انساني في القطاع شرطية أن يدفعوا هم؛ منشأة لتحلية المياه، ربط لخط وتر جديد، مد أنبوب غاز طبيعي من اسرائيل إلى غزة، منشأة مياه عادمة، موقع جمع

القمامة، تطوير المنطقة الصناعية ايرز. واو! يا لهم من رحيمين أبناء رحيمين أولئك اليهود. يوجد فقط شرط واحد آخر؛ أن تجرد "حماس" من السلاح.

كل واحد من هذه المشاريع هو قصة سنوات بحيث كان واضحا أن الحديث يدور، كالمعتاد، عن متاورة، في الكابنت، بالمناسبة، لم يكن هناك بحث حقيقي، ببينيت قال: "في الجانب الآخر يوجد عدو وحشي ينتظر بوابر البراءة والهدايا المجانية من جانبنا. لا ينبغي لنا أن نقدم هدايا بالمجان". وبذلك أنهى البحث. لقد كان الموضوع المعركة على الجمهور الانتخابي اليهيني. وكانت الذريعة طلب عائلة غولدن "إعادة الأبناء إلى الديار"، أما المقصود فكان منع تننيهاو من دعم الجيش الإسرائيلي.

في زيارته لسدى ميركيل قال تننيهاو: "تفحص اسرائيل

كيف تمنع انهيارا إنسانيا في القطاع، ولعلها هي الوحيدة

التي تعمل في هذا الموضوع. وقد بحث معها (ردا على طلبها، فومضوعه كان إيران) في "خطة لتحسين المعايير".

في جلسة الكابنت حافظ تننيهاو على حق الصمت، فلماذا يدخل

بين الجيش وبين حاخامي "المناطق" ومماليهم؟ فليعب الممثلون

أمامه، في الكابنت وفي القطاع أيضا. من على جانبي الجدار.

عن "معاريف"

قمة سنغافورة: ترامب حقق إنجازاً رمزياً وفشلاً جوهرياً!



ترامب وكيم

بيونغ يانغ على نفسها في الماضي، لم يتضمن البيان كلمة تتعلق باستعداد كوريا الشمالية للانضمام مجدداً إلى اتفاقية منع انتشار السلاح النووي، كما لم يتضمن كلمة واحدة عن وسائل للتأكد من تنفيذ كوريا الشمالية وعودها الكلامية أو مراقبتها؛ كما لا توجد كلمة أيضاً بشأن وقف إنتاج البلوتونيوم أو جهود إنتاج قنبلة هيدروجينية. في المؤتمر الصحافي ادعى ترامب أن كيم قدم وعوداً شفعية لتفكيك قواعد إنتاج مركبات صواريخ، لكن لا توجد كلمة واحدة عن ذلك في البيان المشترك، هذا على الرغم من أن تطوير كوريا الشمالية قدرة صاروخية عبارة للقارات هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن حل سياسي للتهديد المتزايد الموجه نحوها. لقد تضمن البيان تعهداً بإعادة جثامين مفقودين أميركيين منذ فترة الحرب، لكنه لم يذكر مواطني اليابان وكوريا الجنوبية الذين خُطفوا على يد كوريا الشمالية. ولم يأت البيان على الإطلاق على ذكر هاتين الدولتين الحليفتين

للولايات المتحدة، المهددتين دائماً من جانب بيونغ يانغ. كما يتجاهل البيان تماماً خرق النظام في كوريا الشمالية حقوق الإنسان، وبالتالي عدم إيراد فيه أي ذكر بأن كيم بذو تحرير شعبه من القمع والحرمان. على العكس لقد حصل كيم من ترامب على توقيع يؤهله مواصلة أساليبه الاستبدادية.

نتائج قمة سنغافورة والمسافة التي تفصل بينها وبين التوقعات العالية التي ظهرت قبيلها، لن تخفف الانتقادات التي وجهت إلى سلوك ترامب خلال قمة ٢٠٠٢٠ بل ستزيدها تفاقماً. الفجوة بين غزل ترامب لطافية بيونغ يانغ مقارنة بالإساءة التي ألحقها ترامب بجاستين ترودو الكندي، زعيم الدولة الحليفة الأكثر قرباً إلى الولايات المتحدة، أصبحت أكثر فحاجة وفظافة. لم يتعلم ترامب درساً: ففي الوقت الذي كان يحدح فيه صديقه الجديد كيم، واصل توجيه الضربات إلى ترودو من سنغافورة وإقال إنه، "سيدفع كثيراً من المال" بسبب مواقفه في موضوع رسوم الحماية الجمركية.

عن "هآرتس"

«محلل سياسي.

بقلم: عومير كرمي*

إيران أمام خيارين "نويين"

مدعيًا أن برنامج إيران "سيكون مماثلاً لذلك [الذي اعتمدته] اليابان" بعد الاتفاق، وأن طهران سوف "تتمتع عندئذ بحقوقها وفقًا لـ «معاهدة منع الانتشار النووي». لكن في حين سعت اليابان إلى امتلاك الطاقة النووية كهدف، إلا أن إيران أظهرت مرارا وتكرارا أنها تعتبر هذه القدرات مجرد وسيلة لتحقيق قوة الردع النووية.

نموذج كوريا الشمالية

على الرغم من أن العديد من المحافظين الإيرانيين معجبون على الأرجح بقدرة نظام كيم على إنتاج أسلحة نووية والحفاظ في الوقت نفسه على السلطة السياسية، إلا أنهم حذرون دون شك من الثمن الذي دفعته بيونغ يانغ. فـكوريا الشمالية هي إحدى أفقر المجتمعات وأكثرها استبدادا في العالم، ولا يتطلع المسؤولون الإيرانيون إلى التمثل بوضعها الاقتصادي، ونظرا إلى فترات الاضطرابات الدورية التي تشهدها الجمهورية الإسلامية منذ ثورة العام ١٩٧٩، قد يطرح اتباع المثال الكوري الشمالي خطرا كبيرا على الدعم الشعبي للمرشد الأعلى.

ومع ذلك، فقد حث المتشددون البارزون النظام الإيراني مرارا على النظر في هذه الفكرة بالذات. وفي أعقاب التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية، العام ٢٠٠٦، نشرت صحيفة "كيهان" الإيرانية المحافظة للغاية افتتاحية أذنت فيها أن قدرات بيونغ يانغ هي "نتيجة المقاومة وجه... ضغوط كبيرة" من الولايات المتحدة، وخلصت المقالة إلى أنه إذا التزم أي بلد التزاما راسخا للحصول على أسلحة نووية، "سينجح في النهاية ... حتى إذا اراض العالم كله". كما أشادت صفح أخرى تابعة لـ "الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني بتحدي كوريا الشمالية لواشنطن، بينما زعم مركز البحوث الدبلوماسية تابع لوزارة الخارجية في العام ٢٠٠٩ أن الدروس المتخلصة من بيونغ يانغ يمكن تطبيقها في الشرق الأوسط.

لكن رغم ذلك، قررت طهران كبح نفسها، على افتراض أن السبب يعزى إلى أن استراتيجيتها النووية نابغة من هدف أساسي يتمثل بالحفاظ على النظام مهما كان الثمن. ورغم الإشارة إلى المزايا الاستراتيجية لكوريا الشمالية (أي الانسحاب من «معاهدة حظر الانتشار النووي» وإنتاج سلاح لتحقيق الردع النووي)، اتخذت إيران مسارا آخر وهو اعتماد أجزاء من نموذج اليابان من خلال تطوير برنامج التخصيب والانشراط مع الغرب في الوقت نفسه، وموافقها في وقت لاحق على «خطة العمل الشاملة المشتركة»، للتخفيف من العقوبات الاقتصادية الصارمة.

عودة معضلة إيران الآسيوية

يعتبر قرار الرئيس ترامب الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» وإعادة فرض العقوبات ضربة كبيرة للمناصرين الإيرانيين للنموذج الياباني. فالرئيس ورواحي يبرز تحت طاة ضغوط كبيرة يمارسها خامنئي وغيره من المحافظين الذين يكون اللوم عليه بسبب دوره في السعي إلى التوصل إلى الاتفاق المذكور. وإذا عجز عن توفير الحلول للوضع الاقتصادي والسياسي الناتج في إيران، فقد يضغط بعض المتشددين على الحكومة لتنفيذ التحذيرات التي أصدرتها في الأشهر الأخيرة - أي الانسحاب من «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية» إذا ما انسحبت واشنطن من «خطة العمل الشاملة المشتركة».

وفي الوقت نفسه، قرر الرئيس ترامب الاجتماع مع كيم جونغ أون (في الثاني عشر من حزيران، وفقا لما أعلن حتى كتابة هذه السطور)، الأمر الذي أثار احتمال التوصل للولايات المتحدة إلى اتفاق نووي مع بيونغ يانغ. ومثل هذه الاحتمالات قد تقنع طهران بأن واشنطن مستعدة أخيرا للموافقة على حكم النظام الكوري الشمالي، ومن المحتمل أن تدفع بعض المحافظين إلى الادعاء بأن السبيل الوحيد لمقاومة الغرب هو الحصول على أسلحة نووية والتفاوض من موقع قوة.

وبالتالي، ستكون الأشهر القليلة القادمة مهمة لمستقبل إيران، إذ سيتحتم على قادتها حسم موقفهم بين اتخاذ إجراءات قاسية لكبح الضغط الأميركي أو لعب دور الضحية والاكتفاء باتخاذ إجراءات محدودة، وستشكل الديناميكات بين إيران وواشنطن وأوروبا - لاسيما احتمال الحصول على تعويضات اقتصادية من هذه الأخيرة - العامل الرئيسي في تحديد معالم هذا القرار. غير أن الأحداث الجارية في شرق آسيا قد تؤثر أيضاً على سلوك النظام الإيراني، وإذا أسفرت المفاوضات بين ترامب وكيم عن التوصل إلى اتفاق، ليس هناك شك بأن طهران ستندقق فيه عن كثب لتحديد ما إذا كان اعتماد استراتيجية بيونغ يانغ يستحق المتابعة، وإذا قررت إيران أن تكون عنيدة، فقد تنتهج استراتيجية حافة الهاوية وتنسحب سرا من «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية» أملا في إعادة التفاوض حول شروطها مع المجتمع الدولي.

عن موقع "معهد واشنطن"

«مدير الاستخبارات في شركة الأمن السببراني الإسرائيلية "سيكسجبل" وزميل عسكري سابق في معهد واشنطن، وقد قاد سابقا جهودا تحليلية وبحثية في الجيش الإسرائيلي تتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط.

ردت إيران على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي من خلال التحذير من أنها ستكثف بشكل ملحوظ جهودها لتخصيب اليورانيوم ما لم تستجيب الأطراف الأخرى - أوروبا كما يفترض - لمطالباتها بالتعويض. وقد أوعز المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، إلى "منظمة الطاقة الذرية الإيرانية" بالبدء باستعدادات فورية لإنشاء ١٩٠ ألف وحدة عمل منفصلة، وهي وحدات معيارية لقياس إنتاج أجهزة الطرد المركزي من اليورانيوم، وعلى الرغم من تأكيدها على أن هذه الخطوة لا تزال ضمن القيود المفروضة بموجب "خطة العمل الشاملة المشتركة"، إلا أن هذا العدد يكاد يكون ٤٠ مرة أكبر من قدرة إيران الحالية على التخصيب، وإذا نفذ النظام الإيراني تهديده، سيشكل ذلك خطوة أخرى في استراتيجية طهران للوصول إلى العتبة النووية - القاضمة على تطوير المواد الضرورية للأسلحة النووية بقدر الإمكان دون إنتاج الأسلحة المذكورة فعليا أو بطريقة أخرى انتهاك سافر لتصوص الاتفاقيات الدولية.

وبالعودة إلى العام ٢٠٠٦، في ذروة الأزمة النووية الأولى بين إيران والغرب، حلل نائب وزير الخارجية الإيراني، محسن أمين زاده، استراتيجية طهران النووية الفاشلة في مقال افتتاحي سلط فيه الضوء على سبل المضي قدما، وذكر أنه تعين على إيران الاختيار بين نموذجين مختلفين لمستقبلها النووي: اليابان أو كوريا الشمالية. ومن خلال التوقيع على «خطة العمل الشاملة المشتركة»، العام ٢٠١٥، بدأ ان طهران اختارت نموذج طوكيو لتصبح دولة على العتبة النووية على المدى الطويل. غير أن القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب مؤخرا بالانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» ومتابعة المفاوضات النووية مع بيونغ يانغ قد تدفع بالقيادة الإيرانية إلى إعادة النظر في خيارهم.

نموذج اليابان

خلال العقدين الماضيين نظر مختلف المسؤولين الإيرانيين بحسد إلى مكانة اليابان على المستوى النووي، فمن وجهة نظرهم، نجحت طوكيو في اكتساب ثقة المجتمع الدولي وبناء دورة وقود نووي على الرغم من ماضيها العدائي، ومن خلال قيامها بذلك، أصبحت دولة على عتبة نووية قادرة بسرعة على إنتاج أسلحة نووية إذا ما رغبت في ذلك. وكما وصفها أمين زاده في العام ٢٠٠٦، كان وضع اليابان على الصعيد النووي بعد الحرب العالمية الثانية ممثلاً لوضع إيران الحالي، لكن هذه الجزيرة بنت منذ ذلك الحين ٥٥ محطة للطاقة الذرية، وفي العام ٢٠٠٩، أكد وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، أن اليابان "أضت سنوات عديدة في بناء الثقة بعملها النووي... من دون تعليق أنشطتها النووية". وقد نقل سلفه، كمال خرازى، الفكرة نفسها في عام ٢٠٠٥، قائلاً "يمكن لمحطات الطاقة النووية السلمية في اليابان أن تمثل نموذجا لإيران".

ومع ذلك، تغفل مثل هذه التصريحات بشكل ملائم الثمن الباهظ الذي دفعته طوكيو لكسب الثقة الدولية وجني الفوائد النووية. أولا، اضطرت اليابان إلى إحداث تغيير جذري في سياستها الخارجية بعد الحرب، لتصبح قوة في شرق آسيا بحكم الأمر الواقع، وخزمت دستوريا من المشاركة المستقبلية في النزاعات في الخارج. وفي المقابل، تواصل إيران تصدير ثورتها الإسلامية وزعزعة استقرار الحكومات في الشرق الأوسط وما يتخطاه.

ثانيا، أدت صدمتي هيروشيما وناغازاكي إلى دفع اليابان إلى التعهد بعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية - وفي الواقع، أصبحت من أبرز المنادين بنزع السلاح النووي، ولكن القادة الإيرانيين أمروا بتنفيذ أعمال التسليح [النووي] بشكل سري خلال السنوات الماضية، وحذر أدهم على الأقل (الراحل) أكبر هاشمي رفسنجاني) في خطاب علني من تدمير إسرائيل المحتمل بالأسلحة النووية - وكل ذلك رغم صدور مظاهرات دينية ضد أسلحة الدمار الشامل وإبرام «معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية».

ثالثا، كما أشار أمين زاده في مقالته، تعاونت طوكيو مع "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" بحسن نية على مر السنين، وأزالَت أي خوف من أنها قد تسعى للحصول على أسلحة نووية. وحاول المسؤولون الإيرانيون جعل المجتمع الدولي يؤمن بأنهم أيضاً يتعاونون بشكل كامل، لكن تقارير "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" من الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ توضح بجلاء سعي طهران غير المشروع إلى امتلاك سلاح نووي، وفي الآونة الأخيرة، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إيران حافظت بشكل جاد على أرشيف كبير من بيانات التسلح [النووي لاستعمالها] في المستقبل، من خلال إخفاؤها عن مفتشي "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" لسنوات بعد الموافقة على «خطة العمل الشاملة المشتركة».

وبالعمل، كان قرار إيران بالتفاوض بشأن الاتفاق النووي وقبول القيود المؤقتة على برنامجها محاولة واضحة لتحقيق المكاسب نفسها تماما كاليابان، ولكن دون تبني أهداف طوكيو السلمية أو نفورها من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقابلة تلفزيونية أجريت عام ٢٠١٤، دافع مدير "منظمة الطاقة الذرية الإيرانية" علي أكبر صالحى عن الاتفاقية الإطارية التي سبقت «خطة العمل الشاملة المشتركة»،